

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: ارتفاع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 13.8% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022

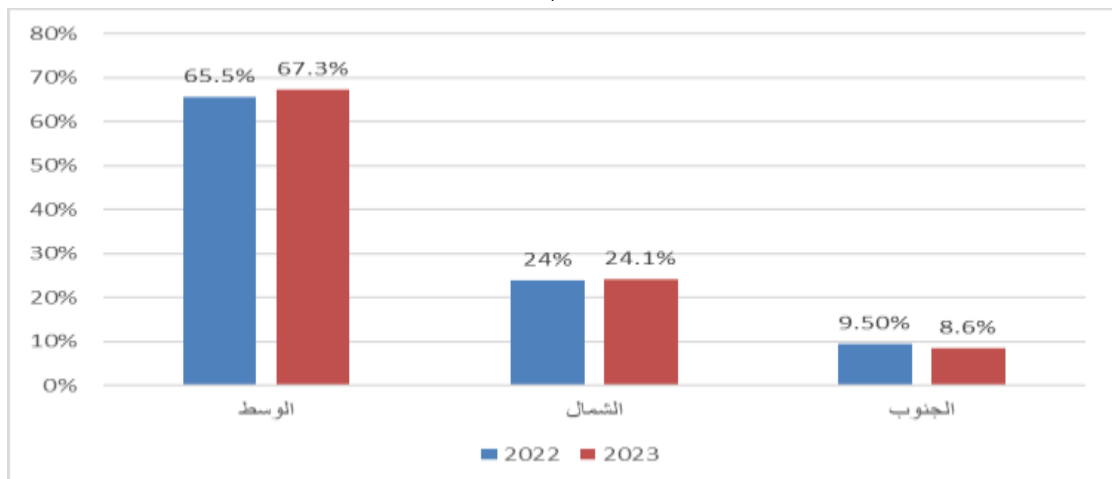
نشرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة عن الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، حيث بلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة نحو 5.26 مليون م²، مقارنة مع 4.62 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 13.8%. كما بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 13,679 رخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، مقارنة مع 13,505 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 1.3%.

وعلى صعيد اغراض الترخيص فقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023 نحو 4.43 مليون م²، مقارنة مع نحو 3.85 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 15.1%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية نحو 823 ألف م²، مقارنة مع نحو 769 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 7%. وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 84.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 15.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 67.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، بزيادة نسبتها 2.7% خلال نفس الفترة من عام 2022، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 24.1%، بزيادة نسبتها 0.4% عن نفس الفترة من عام 2022، وإقليم الجنوب ما نسبته 8.6%، بانخفاض نسبته 9.5% عن نفس الفترة من العام 2022.

الشكل (1): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الاقليم

خلال عام 2023

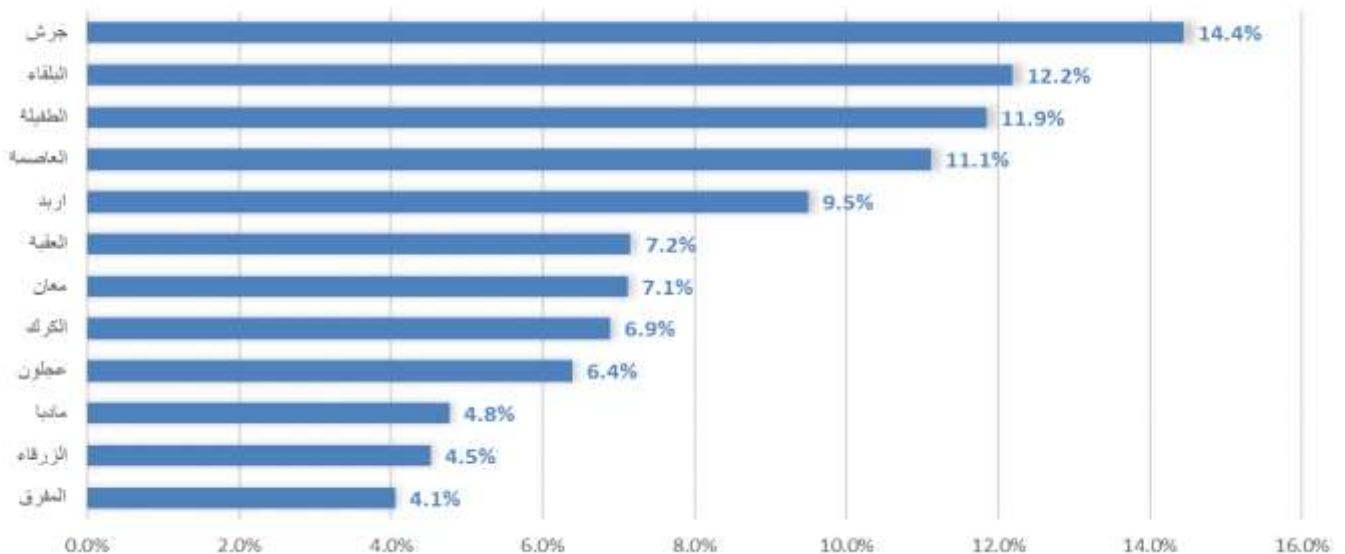


اما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للاغراض السكنية حسب المحافظات، فقد سجلت محافظة جرش اعلى نسبة اذ بلغت 14.4%، وبمساحة مقدارها 0.622 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة المفرق اقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 4.1%، وبمساحة مقدارها 0.175 م² لكل فرد.

جدول (1): حصة الفرد من مساحات الابنية الجديدة المرخصة للاغراض السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى 2023 حسب المحافظة

المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة م ²	نصيب الفرد م ² /للفرد	التوزيع نسبة لعدد سكان المحافظة
جرش	280,700	174,614	0.622	14.4%
البلقاء	582,100	305,614	0.525	12.2%
الطفيلة	114,000	58,172	0.510	11.9%
العاصمة	4,744,700	2,270,958	0.479	11.1%
اربد	2,095,700	856,353	0.409	9.5%
العقبة	222,800	68,645	0.308	7.2%
معان	187,600	57,495	0.306	7.1%
الكرك	374,800	111,190	0.297	6.9%
عجلون	208,500	57,303	0.275	6.4%
مادبا	224,000	45,980	0.205	4.8%
الزرقاء	1,616,000	314,744	0.195	4.5%
المفرق	651,100	113,869	0.175	4.1%
المجموع	11,302,000	4,434,937	0.392	

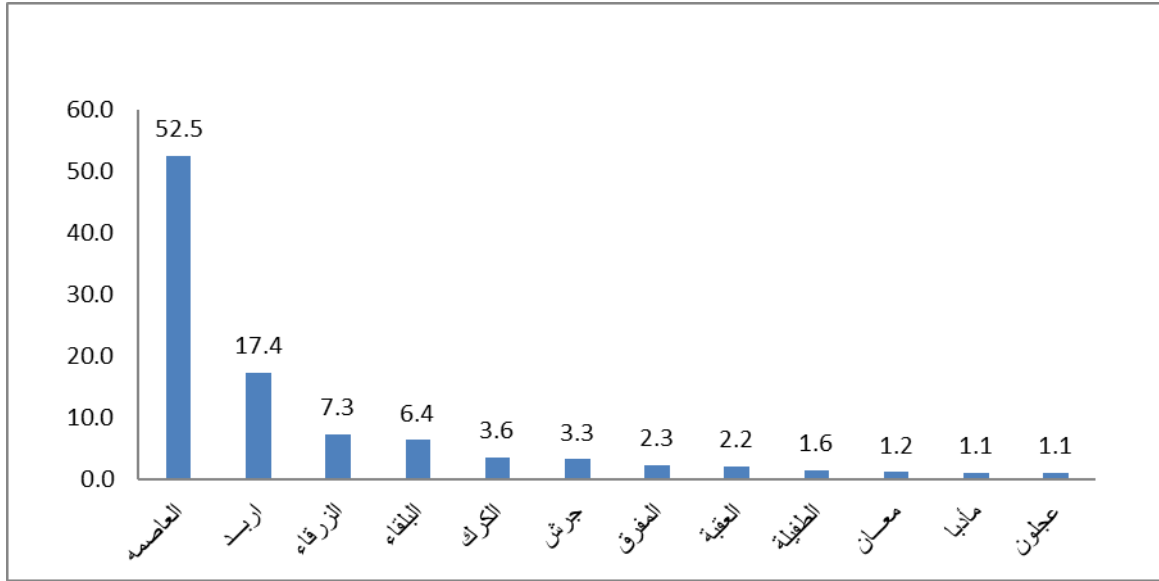
الشكل (2): التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الابنية الجديدة المرخصة للاغراض السكنية حسب المحافظة خلال عام 2023



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 65.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 34.6%. وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 3.44 مليون م²، مقابل نحو 2.96 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 16.2%.

الشكل (3): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب المحافظة

خلال عام 2023



أما على مستوى شهر تموز لعام 2023، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2,034 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 741 ألف م² مقارنة مع 794 ألف م² خلال نفس الشهر من عام 2022، بانخفاض نسبته 6.8%.

جدول (2) عدد الرخص الصادرة خلال الأشهر السبعة الأولى من

عامي 2022 و 2023

2023	2022	الشهر
عدد الرخص	عدد الرخص	
2,126	1,463	كانون الثاني
1,896	1,854	شباط
2,053	2,018	آذار
1,549	1,648	نيسان
2,162	1,641	آيار
1,859	2,513	حزيران
2,034	2,368	تموز
13,679	13,505	المجموع

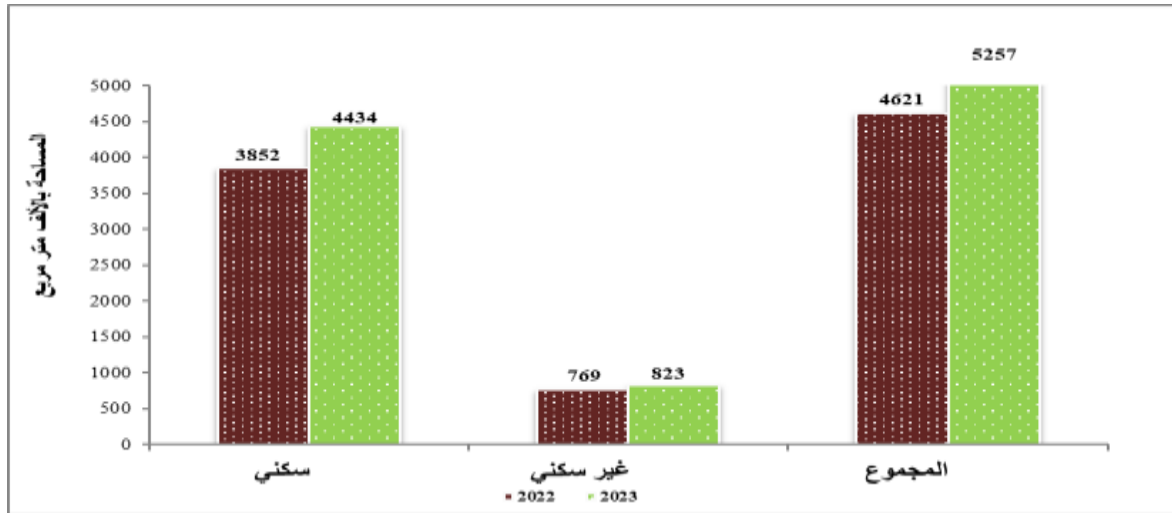
جدول (3) مساحة الأبنية ونسبة التغير في المساحات المرخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من

عامي 2022 و 2023

نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2023	2022	الشهر
	المساحة (² م)	المساحة (² م)	
72.4%	786	456	كانون الثاني
26.8%	710	560	شباط
9.7%	766	698	آذار
1.7%	610	600	نيسان
31.5%	839	638	آيار
- 8%	805	875	حزيران
- 6.8%	741	794	تموز
13.8 %	5,257	4,621	المجموع

الشكل (4): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر السبعة الأولى

لعامي 2022 و 2023



الشكل (5): مساحة الأبنية المرخصة الشهرية خلال عامي 2022 و 2023

(بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء، بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

إن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها.